

بطاقة تقييم للأمر اللازم إنجازها

تحديث أكتوبر 2021



ملخص:

مع حلول نهاية شهر أكتوبر، ومرة جديدة، ما تحققش إلا شي محدود لضمان انتخابات حرة ونزيهة وآمنة في ديسمبر الجاي. خطوات إيجابية قليلة للأمام يمكن ملاحظتها في مجال ضمان الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك وصول الأشخاص ذوي الإعاقة (الهدف رقم 4)، بالإضافة إلى رفع تقارير للأهداف والجهود المبذولة استعداداً للانتخابات (الهدف رقم 6)، والقليل من التقدم من أجل ضمان مساحة آمنة في مراكز الاقتراع وأمن الناخبين (الهدف رقم 7).

لكن، حكومة الوحدة الوطنية ما قدرتش إنها تحقق أي من التزاماتها فيما يتعلق بضمان حق كل فرد في حرية التعبير وتشجيع الإعلام الحرّ (الهدف رقم 1)، وحماية الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات (الهدف رقم 2)، بالإضافة للجهود المستمرة لعرقلة عمل المجتمع المدني بليبيا (الهدف رقم 3). زيد أنّ حكومة الوحدة الوطنية قاعدة تقلل في جهودها للالتزام بدعم وتعزيز حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية (الهدف رقم 5) - وخاصة في موضوع تخصيص الكوتا من 16% للنساء في قانون الانتخابات النيابية، الشي إلي يتعارض مع خارطة الطريق. ناهيك عن غياب التحقيقات الملائمة وإخضاع المسؤولين عن اختطاف الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان لمسائلتهم عن أفعالهم. فهذا السلوك الإجرامي قاعد يؤثر على الانتخابات الحرة والنزيهة ومش ممكن ان يستمر من دون عقاب.

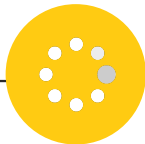
راجعوا بطاقة التقييم لهذا الشهر عن الأمور السبعة اللازم إنجازها في سبعة أشهر لمزيد من المعلومات عن لي ندار بشهر أكتوبر.

مفتاح التقييم:



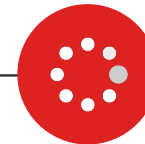
تحقق بنجاح

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها بنجاح.



بعض التقدّم

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها جزئياً.



ما تحققش

ما تمش أي إجراء لمعالجة الأهداف أو تم اعتماد تدابير معينة ولكن عكس الأهداف المقترحة.

ضمان حق كل فرد في حرية التعبير وتشجيع الإعلام الحرّ

ما تحققش

- إلغاء جميع الأنظمة والقرارات التي تفرض قيود غير متناسبة وغير مشروعة على حرية التعبير وحرية الصحافة !

ما تحققش

- ضمان التحقيق في الاعتداءات والتهديدات التي توصل في كل من يعبر عن رأيه بشكل علني ومساءلة مرتكبيها !

ما تحققش

- ضمان وصول الإعلام إلى السياسيين، عن طريق تقديم ملخص المعلومات إلى وسائل الإعلام عن التقدّم الي صاير، وضمان التعليق على القضايا العامة من غير رقابة أو قيود وإعلام الرأي العام

في 18 أكتوبر، أعلن محمّد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي الليبي أنّه سيمتنع عن الحديث للإعلام والتعليق على أي مسائل عامة بحيث لا يتمّ التأثير على عملية المصالحة الوطنية. وقال المنفي في أثناء اجتماع له مع مكونات المجتمع في بلدة المرج: "دورنا في توحيد الدولة وفي عمل المصالحة يلزمننا في حديثنا يكون مقتضب وحديثنا يكون قليل حتى نتمكن من الوصول لكل المناطق." وزعم أنّ المسؤولين الليبي يتكلموا بشكل علني عن تحليلهم للشؤون العامة المتعلقة بالأزمة "سبب مشكلة حتى في تشخيصها للحالة الليبية لأن عندما نتحدث عن أي تشخيصي حقيقي تكون هناك مشكلة." ينبغي لحكومة الوحدة الوطنية التواصل بشأن الإجراءات المتخذة للتوافق مع خارطة الطريق وتنفيذها ضماناً للشفافية وإعلام الجمهور.

و في 21 أكتوبر، نظّمت حكومة الوحدة الوطنية مؤتمر دعم استقرار ليبيا في طرابلس، وإلي هدف لتطوير آلية من أجل الوصول إلى اتفاقات دائمة بين القوى السياسية. وشارك في المؤتمر الدولي ممثلون من الدول المجاورة والدول الأخرى المعنية بالأزمة في ليبيا، بما فيها الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا. وفي ما يخص مواضيع التغطية للمؤتمر قالوا عدد من الصحفيين وعبروا عن مدى صعوبة الوصول للمؤتمر والقيام بتغطية مجرياته مدّعين أنّ الحكومة كانت تتلاعب على طريقته بالتغطية الإعلامية للحدث بالتمييز بين الصحفيين في توفير إمكانية الوصول. وفي الوقت اللي تعتبر فيه المصالحة الوطنية حاجة ملحة في هذه المرحلة الحاسمة إلا أنّ تقييد الوصول إلى الإعلام والامتناع من التحدّث إلى وسائل الإعلام وإعلام الجمهور بأخر الاستعدادات المتعلقة بإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر يمكن أن يؤثّر على الشفافية وعلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ما تحققش

تعزيز السلام من خلال حماية الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

ما تحققش

- الحرص على أن تكون القيود على اللقاءات العامة مشروعاً ومحصورةً بحماية النظام العام، والسماح بإقامة التجمعات السلمية بأمان؛



بعض التقدّم

- ضمان حرية المشاركة بأيّ نشاط سياسي سواء على المستوى الفردي أو من خلال الأحزاب السياسية أو التنظيمات الأخرى والامتناع عن عرقلة عملية تشكيل الأحزاب السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات؛

من بعد الإعلان عن مبادرة المصالحة الشاملة من قبل رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمّد بونس المنفي الشهر الماضي، أعلن رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطني عبد الحميد ديبية أنّ خطة الإفراج على عدد من السجناء كجزء من مبادرة المصالحة الشاملة تستهدف جميع المعتقلين في سياق النزاعات المسلّحة بمن فيهم الأجانب والسجناء. وبتاريخ 12 أكتوبر، خلال ملتقى الوحدة الوطنية في طرابلس، والتي شارك فيه عدد من الشيوخ وممثلي القبائل الليبية، وعد ديبية أنّ السجناء الليي حُكم بإطلاق سراحهم حيثم الإفراج عليهم على الفور أما السجناء الاخرين الليي تم اعتقالهم من دون توجيه تهمة ليهم فسيتم احوالهم للمحاكم.

وفي 13 أكتوبر، تمّ الإفراج عن عطية مجاهد القذافي الليي شارك في النزاع عام 2011 مع قوات القذافي نتيجة استئناف عقوبة الإعدام الي صدرت بحقه في يناير 2018 في حكم صادر عن المحكمة العسكرية بمصراتة. في نفس الوقت يبقى الالاف قيد الاحتجاز التعسفي في مختلف انحاء البلاد. ومن الضروري جدا إما توجيه التهم لهؤلاء السجناء ومحاكمتهم إما الإفراج عنهم. وفي نفس الوقت، لا بد من التشديد على أنّ "المصالحة الشاملة" مش ممكن أن تتحقق على حساب العدالة الجنائية، والكشف عن الحقيقة، وجبر الضرر.



ما تحققش

- التحقيق في الاعتداءات الهادفة إلى انتهاك الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وإخضاع مرتكبيها للمساءلة

تمّ إطلاق سراح مدير الرابطة الليبية للشباب عماد الحارثي في خلالها الشهر بعد أن تم اختطافه في 26 سبتمبر في طرابلس بعد مطالبته بالتظاهرات السلمية دعماً لانتخابات ديسمبر. و في 13 أكتوبر، نشرت الرابطة الليبية للشباب صوراً عبر صفحتها على فايسبوك ترخّب بعودة الحارثي إلى المكتب. إلا أنّ حكومة الوحدة الوطنية لم تنشر أيّ تفاصيل بشأن أيّ تحقيقاتٍ دائرة للكشف عن ملابسات عملية الاختطاف ولا من حاول انتهاك حق الحارثي في حرية التعبير والتجمع السلمي.



ما تحققش

ما تحققش

- إلغاء القوانين القمعية المقصود بها عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني وإعاقة أنشطتها في ليبيا، ومنها القرار رقم 286 لسنة 2019؛

في 8 أكتوبر، أعلنت مفوضية المجتمع المدني فرع مصراتة أنها ستباشر البدء في الإجراءات تجاه أي منظمة تتخرط في أنشطة سياسية للترويج لشخصيات سياسية، ما يعني مش راح يصبح بمقدور السياسيين والأحزاب السياسية التعاون مع منظمات المجتمع المدني في حملاتهم. ورداً على تعليقات من قبل منظمات المجتمع المدني وناشطين يدينون هذا الإعلان، قالت مفوضية المجتمع المدني أنّ الأعمال ستأتي تبعاً للقرار رقم 286، إلي يفرض في قيود صارمة على منظمات المجتمع المدني – باستخدام تشريع يعود لعهد القذافي – في انتهاك لمعايير القانون الدولي ولأفضل الممارسات الهادفة إلى حماية حرية تكوين الجمعيات. وهذا مش انتهاك للحق الليبيين في حرية تكوين الجمعيات فقط، ولكن يحمل هذا أيضاً تهديداً لحقهم في حرية التعبير. نفس القرار الي اشارت ليه بعثة تقصي الحقائق في ليبيا في تقريرها لشهر أكتوبر وقالت ان القرار رقم 286 يقيد عمل منظمات المجتمع المدني وطالبت ليبيا بمراجعته.

وعوض ان تقوم حكومة الوحدة الوطنية بإلغاء القرار رقم 286 الصادر سنة 2019، لكن هي قاعدة تعتمد اتخاذ خطوات إضافية من خلال قرار جديد يؤدي إلى مزيد من القمع بحق منظمات المجتمع المدني والأنشطة إلي تزاولها بليبيا. ومن الحاجات اللي لازم اديرها حكومة الوحدة الوطنية أنها تلغي القرار رقم 286 وتمتنع عن إصدار قرار جديد، وأن تتوقف عموماً عن اعتماد بيئة عدائية لمنظمات المجتمع المدني إذا قدر للانتخابات أن تكون حرة ونزيهة (راجع خارطة الطريق).

ما تحققش

ما تحققش

- ضمان التحقيق في جميع انواع الإساءة منها التهديدات والأعمال الانتقامية ضدّ منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وإخضاع مرتكبي هذه التجاوزات للمساءلة؛

في 19 أكتوبر، أفادت منظمة رصد الجرائم الليبية عن العثور على المحامية "ثريا الطالب المهدي الفاخري" من أجدابيا مكبله اليدين ومعصوبة الأعين على أحد طرق المدينة (على بعد 150 كلم جنوبي بنغازي)، بعد اختطافها بالقرب من محكمة أجدابيا من قبل مجهولين منذ يومين. فيما يتعلق بهذه الحادثة يجب التحقيق في عملية اختطاف الفاخري وإخضاع مرتكبيها للمساءلة. حيث ان هذا السلوك الإجرامي اللي قاعد يرتكب بحق كلّ من يسعى إلى تحقيق سيادة القانون أو التحدث في العلن تداعيات خطيرة تؤثر على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. مش ممكن تستمرّ هذه الجرائم بدون عقاب.



ما تحققش

- ضمان أن تكون مفوضية المجتمع المدني هيئةً مستقلةً تعمل باستقلالية وأن تكون لها ميزانيتها الخاصة، وضمن عدم إخضاع عملها لأيّ تدخّل من قبل السلطات السياسية، أو قوات الاستخبارات المركزية أو القطاع الأمني منها المجموعات المسلحة والمليشيات.

إنّ مشروع القرار إليّ مازال تعمل عليه حكومة الوحدة الوطنية حالياً من المقرر أن ينشئ مفوضية مجتمع مدني من المرجح أنها لن تعمل باستقلالية عن الضغوط السياسية. ومن غير الواضح حتى الآن ما ستكون عليه ولاية المفوضية أو تركيبتها. ومما لا شك فيه أنّ غياب الشفافية مثير للجدل بما أنّه يمكن أن يمنع منظمات المجتمع المدني من أداء مهامها خوفاً من النتائج التي يمكن أن تترتب عليه.



ما تحققش



• ضمان مشاركة الأقليات عبر توفير المعلومات بجميع اللغات الأصلية، بما فيها الأمازيغية ولغة الطوارق والتبو للوصول إلى الجماعات المحلية كافة!

الواضح أن المعلومات المحيطة بالانتخابات لا تصل إلى كل الليبيين، خاصة من يتحدثون اللغات الأصلية. وفي حال استمرار الحال مش راح تكون نتائج الانتخابات ممثلة لكامل الشعب الليبي والي حنأثر على شرعيتها. فيجب أن تتاح جميع المعلومات في اللغات الأصلية الليبية لضمان مشاركة الجميع.



• ضمان الحصول على المعلومات المتعلقة مثلاً بكيفية التصويت في صيغ متاحة للجميع، وبمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة والي يعانون من إعاقة بصرية أو من صعوبات في التعلم!

خلال هذا الشهر، عقدت وحدة دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية جلسات توعية حول الحق في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عُقدت الجلسات في سرت، وبنى وليد، ويفرن، واستهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية والحركية كما هدفت إلى تعريفهم على قاموس المصطلحات الانتخابية بلغة الإشارة، بما في ذلك نظام برايل للكتابة باللمس.

في نفس الوقت، و بتاريخ 24 أكتوبر، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مؤتمر صحفي عن خطتها للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وقد تمّ دعم المؤتمر الصحفي بلغة الإشارة، وفي هذا الإعلان، شرح رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السايح أنّ خطة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية تعتمد على تزامن كليهما من حيث الإجراءات. ويستند يوم الاقتراع للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية إلى اقتراح تقدّمت به المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إلى مجلس النواب من أجل الموافقة عليه. أما الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية فتتزامن مع الانتخابات البرلمانية في يوم اقتراع تقترحه أيضاً المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ويوافق عليه مجلس النواب. وتعلن نتائج كلّ منهما في الوقت نفسه.

وإن تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، ما زال هناك الكثير لإنجازه، بما في ذلك من حيث التوعية، ودعم الليبيين ذوي الإعاقة بحيث تكون نتائج الانتخابات ممثلة للشعب الليبي بكامله.



ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع



بعض التقدّم

- ضمان أن تكون عملية تسجيل الناخبين شاملةً ومتاحةً وأن يسمح لأكثر عدد ممكن من الليبيين المؤهلين للتصويت من داخل البلاد وخارجها بتسجيل أسمائهم. ويجب القيام بتعديلات خاصة للأفراد المهجرين غير المتواجدين في مقرّ إقامتهم المعتاد والذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى السجّلات المدنية!

في 20-21 أكتوبر، عقدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات برنامجاً تدريبياً لدعم المشاركة السياسية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في طرابلس، بحضور 45 مهجراً ونازحاً من مرزق، في المنطقة الغربية لليبيا.

وما زالت هناك خطوات إضافية يجب أن تتخذ لمنح الليبيين الطوارق والتبو، إضافةً إلى النازحين، حق التسجيل للاقتراع، بما في ذلك تسهيل عودة المهجرين والنازحين إلى بلدتهم الأم بعد أقل من شهرين على الانتخابات. يجب منح الأولوية لضمان الوصول والشمولية في الانتخابات القادمة.



ما تحققش

- تسهيل عودة الأشخاص المهجرين عودةً آمنةً وسالمةً وكريمةً، بما يسمح لهم بالتسجيل والتصويت في بلادهم

في 21 أكتوبر، نظّمت حكومة الوحدة الوطنية مؤتمر دعم استقرار ليبيا في طرابلس. وكان رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد ديبية قد سبق أن قدّم الأهداف الأربعة للمبادرة التي تشمل خطة المصالحة الوطنية والحاجة إلى تأمين عودة المهجرين إضافةً إلى الجبر وضمان الحق في المشاركة السياسية، من خلال اللجنة العليا المشتركة بين الوزارات والمتعلقة بالمهجرين. بيد أنّ حكومة الوحدة الوطنية ما اعلنتش عن الخطوات العملية لهذه اللجنة ولم تتحدث عن أي إجراءات اتخذتها لتسهيل عودة المهجرين إلى بلادهم.



ما تحققش

ما تحققش



• ضمان عدم تمييز القواعد الانتخابية بين الناخبين أو المرشحين المحتملين أو استبعادهم على نحو تعسفي؛

في 4 أكتوبر، أقرّ مجلس النواب قانون الانتخابات البرلمانية. وقد أُجّل القانون الانتخابات إلى يناير 2022، أي بعد 30 يوماً على الانتخابات الرئاسية، عوض إجرائهما معاً في يوم 24 ديسمبر. كما ينصّ القانون أيضاً على نظام تصويت يجري على الأفراد على أساس غير قابل للتحويل، خلافاً لنظام الأحزاب أو القوائم. وقد أحدث قانون الانتخابات البرلمانية زوبعة من الانتقادات بما في ذلك فيما يتعلق بتأجيل الانتخابات البرلمانية، ولأنه يحرم الأحزاب السياسية من خوض الانتخابات على القوائم. و زيد ان مجلس النواب ما قامش باستشارة المجلس الأعلى للدولة قبل إقرار القانون في انتهاك لخارطة الطريق (المادة 4 (ب) (5)) والاتفاق السياسي الليبي. ، بالإضافة الى طرح العديد من الاسئلة حول ما إذا كان النصاب قد اكتمل أثناء جلسة التصويت على القانون الجديد بما أنّ عدد كبير من النواب، بما فيهم رئيس المجلس عقيلة صالح، كانوا غائبين أثناء جلسة التصويت. وأعلن المتحدث باسم مجلس النواب، عبد الله بليحق إقرار قانون الانتخابات البرلمانية من غير تقديم أي تفاصيل حول عدد النواب اللي حضروا جلسة المصادقة، أو عدد الأصوات الداعمة لإقرار القانون. ففي نفس الوقت، وفي 25 أكتوبر، صوّت مجلس النواب بالأكثرية على تعديل قانون الانتخابات الرئاسية وخفض سن الأهلية للترشح من 40 إلى 35 عاماً.

من غير شك أن القواعد الانتخابية لازم تعتمد علىعملية قانونية تضمن إمكانية مشاركة جميع المرشحين والناخبين المحتملين بحرية ومساواة في الانتخابات. أما هذه الأفعال الأحادية فتعدّ مخالفة للعملية البرلمانية وتهدد الانتخابات والاستقرار السياسي عموماً كما تهدّد أيضاً السلام المستدام في البلاد.

ضيف لهذا كله ، أن ما زال على حكومة الوحدة الوطنية أن توفر إمكانية التسجيل لمجموعة واسعة من مكونات المجتمع الليبي، بما في ذلك الليبيين الطوارق والتبو الي ما يملكو شارقاًم وطنية حيث ما تمش إصدار سوى بطاقات تسجيل مؤقتة لأفراد الأقليات في ليبيا ولم يتم الاعتراف بحقوقهم بالكامل. ووفقاً لخارطة الطريق (المادة 1 (2-8))، على حكومة الوحدة الوطنية معالجة المسائل الإدارية لإحلال بيئة ملائمة لانعقاد الانتخابات.

ما تحققش



- توفير الدعم المالي الفوري للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومؤسسات الدولة المعنية بالعملية الانتخابية، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، وفقاً لخارطة الطريق (المادة الرابعة - 4)، بالإضافة إلى حملات نشر الوعي والتوعية حول أهمية إدماج المجموعات الأكثر تأثراً في العملية السياسية

قبل أقل من شهرين على انتخابات ديسمبر، ما اتفقتش حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب بعد على ميزانية موحدة. ولا شك أنّ عدم قدرة حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب على العمل معاً من أجل إعادة إعمار ليبيا تهدّد عملية صنع السلام في ليبيا.

في نفس السياق قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، هذا الشهر، تحضيراً للانتخابات ديسمبر، بتنظيم اجتماعات وتدريبات مختلفة لموظفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمجتمع المدني: ففي 11-13 أكتوبر، نظّمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات "المؤتمر العلمي الدولي الثاني للإعلام والحقوق الانتخابية بين الحرية والمسؤولية" في طبرق، بالتعاون مع جامعة طبرق، وقدم خلاله العلماء والباحثون أوراق بحث حول الإعلام والانتخابات وقاموا بمناقشتها.

-وخلال شهر أكتوبر نظمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات دورات تدريبية لموظفيها حول توزيع أوراق الناخبين. -نظّمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات "برنامج المراقبة الانتخابية" في سبها، بالاشتراك مع أعضاء منظمات المجتمع المدني المحلية لتدريبهم على حقوقهم وواجباتهم ودورهم كمراقبين أثناء العملية الانتخابية.



- تحضير مكاتب الاقتراع للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في العملية الانتخابية.

في 12 أكتوبر، أعلنت وحدة دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بانها تلقت تقارير تقنية من مكاتب الإدارات الانتخابية والمنظمات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبحسب الوحدة، تناولت التقارير ظروف مكاتب الاقتراع عن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وأشارت إلى أنها بدأت التواصل مع وزارة التربية بشأن تجهيز وصيانة هذه المراكز لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها. وتعدّ هذه كلها خطوات إيجابية نحو ضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في الانتخابات. من هذا المنطلق، فإنّ منظمات المجتمع المدني المسجّلة لدى مفوضية المجتمع المدني هي وحدها القادرة على تقديم هادي التقارير والمشاركة في الدورات التدريبية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، نظراً للقيود المفروضة على المجتمع المدني فيما يخص عملية التسجيل (راجع الهدف 3 أعلاه) وإلي تقيد من عدد المنظمات غير الحكومية الناشطة القادرة على المشاركة في العملية الانتخابية ومراقبتها. وهو ما يدلّ مرةً بعد على الحاجة لإلغاء القرار رقم 286 وإزالة القيود المفروضة على المجتمع المدني.

ما تحققش



- إتاحة عملية تسجيل الناخبين للنساء كافة، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي، بما في ذلك الوضع العائلي؛

في الشهر الماضي، التقى ممثل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات برئيس منظمة المجتمع المدني لبيبة وابني غريب بهدف زيادة المشاركة المدنية في الجنوب، بالإضافة إلى حقوق الليبيات المتزوجات من رجال غير ليبيين. وتعدّ هذه الخطوة إيجابيةً باتجاه ضمان وصول جميع النساء لا سيما الأمهات الليبيات إلى تسجيل الناخبين من أجل منح الجنسية لأطفالهنّ. وكانت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قد أعلنت أنّ مجموع الناخبين المسجّلين في الداخل والخارج يرتفع إلى 2,856,624 بما في ذلك 43% من النساء. ولكن، ومنذ هذه الخطوة الشهر الماضي، لم يتخذ أيّ إجراء إضافي لزيادة المشاركة أو معالجة المخاوف بشأن الجنسية والسماح لليبيات بإعطاء الجنسية لليبية لأطفالهنّ من آباء غير ليبيين. وذلك يلغي شريحة واسعة من المجتمع من غير الليبيين وإن كانت الأمّ ليبيةً.

ما تحققش



ما تحققش



- تعزيز بيئة عامة وسياسية خالية من التهديد والتحرّش والأعمال الانتقامية لضمان قدرة المرأة الكاملة والمتساوية على تنظيم الحملات السياسية والمشاركة فيها قبل الانتخابات

في 12 أكتوبر، التقى رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي بنائب رئيس وحدة تمكين المرأة بالمجلس الرئاسي الحالي، حنان الفاخري. وفي أثناء هذا الاجتماع، شدّد المنفي على أهمية حق المرأة في المشاركة السياسية، وخاصة في هادي المرحلة في سياق استعداد الدولة لإجراء الانتخابات بـ24 ديسمبر. لكن، ما زال على حكومة الوحدة الوطنية التواصل بشأن أي خطوات تتخذها لتعزيز المشاركة الحرة والأمن للمرأة في الانتخابات. وتدعو الحاجة لمزيد من الجهود من أجل ضمان حماية المرأة الراغبة في الترشّح للانتخابات أو المناصب العامة. كما أنّ النمط المستمرّ للإساءة بحق النساء في المناصب السياسية لا يتيح بيئة آمنة أو مشجّعة للمرأة من أجل المشاركة في الحياة السياسية ويجب معالجتها.



ما تحققش

• ضمان التطبيق الفوري لحصة مشاركة المرأة أي كوتا 30% كما تنص عليها خارطة الطريق؛

خُصص البند الثامن عشر من قانون الانتخابات البرلمانية الذي اعتمده مجلس النواب كوتا من 16% فقط للنساء، في مخالفة لخارطة الطريق.



ما تحققش

• ضمان التحقيق في جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الإلكتروني ضد المرأة وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

يجب التحقيق في اختطاف المحامية الشابة ثريا الفاخري (راجع الهدف رقم 3 أعلاه) ويجب إخضاع مرتكبي هذا الفعل للمحاسبة. فأقل من شهرين تفصلنا عن الانتخابات وهذا السلوك الإجرامي ضد المرأة يؤثر على مشاركتها في انتخابات حرة ونزيهة ويجب ألا تمر دون عقاب.



ما تحققش

تعزير الشفافية والحق في المعلومات والالتزام بهما كأساس للديمقراطية والحكم الرشيد

ما تحققش



- تقديم الكشف المالي بدمتكم المالية، كما التزمتم!

بعض التقدّم



- إبلاغ الشعب الليبي بأهدافكم والجهود التي بذلتموها طوال الفترة التي تسبق الانتخابات لضمان الشفافية وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة

في 24 أكتوبر، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مؤتمر صحفي عن خطة تنفيذ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (راجع الهدف رقم 3 أعلاه). وفي اليوم نفسه، نشرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أيضاً استمارات تأييد منصوص عليها في القوانين الانتخابية، يمكن الوصول إليها من خلال الموقع الرسمي للمفوضية. في نفس الوقت، ففي 25 أكتوبر، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أيضاً عن نشر جميع قوائم الناخبين في مراكز الاقتراع، للسماح لهم بتقديم أي طعون فيما يتعلق بأسمائهم والتفاصيل المذكورة في القوائم ضمن مهلة 48 ساعة من تاريخ النشر.

ما تحققش



- نشر تحديثات شهرية حول التقدّم المحرز للتقيّد بشروط خارطة الطريق في الفترة التي تسبق الانتخابات.



ما تحققش

إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

ما تحققش

- ضمان احترام "الاتفاق من أجل وقف إطلاق نار كامل ودائم في ليبيا" واعتماد خطة للتخفيف من خطر تصعيد العنف، وتحديد إجراءات عملية وملموسة تهدف لمنع المزيد من الانتهاكات في الفترة التي تسبق الانتخابات

في تاريخ 8 أكتوبر، وقعت اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) خطة عمل شاملة لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية بشكل تدريجي ومتوازن ومتزامن بما يتوافق مع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 أكتوبر 2020، وقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2570 و2571 (2021) بشأن ليبيا. ولكن، عشية 25 أكتوبر، صار نزاع مسلح تخلله استخدام الأسلحة المتوسطة والثقيلة في مدينة الزاوية بين مجموعة مسلحة بقيادة محمد البحرون الملقب بالفأر والمجموعات المسلحة لدعم الاستقرار بقيادة عبد الغني الككلي الشهير بغنيوة. وقد وقع الإقتتال في جوار شركة الزاوية لتكرير النفط واستمر لما بعد منتصف الليل. وعلى سبيل التذكير، ففي بداية سبتمبر أيضاً، وقعت اشتباكات في طرابلس بين المجموعات المسلحة المتنازعة. لهذا إنَّ انعدام الأمن المتواصل واستمرار المصادمات بين المجموعات المتنازعة يشكّل خطراً على العملية السياسية ويبيّن الحاجة إلى منح الأولوية لاستعادة سيادة القانون في البلاد. على حكومة الوحدة الوطنية أن تتيح مساحة آمنة للمشاركة في الانتخابات لا سيما من خلال منع خروقات اتفاق وقف إطلاق النار من قبل أي من المجموعات المسلحة في ليبيا من خلال اعتماد خطة لتخفيف مخاطر التصعيد.

ما تحققش

بعض التقدّم

- ضمان وصول المراقبين المستقلين إلى مكاتب الاقتراع ومنع الاعتداءات من قبل الميليشيات والمجموعات المسلحة؛

في خلال شهر أكتوبر، عقدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات سلسلةً من الاجتماعات مع مديريات الأمن ومكاتب الشرطة فيما يتعلق بخطة عمل لحفظ أمن المستودعات والمراكز الانتخابية. وفي نفس الوقت، بدأت المفوضية هذا الشهر بتلقي الاستفسارات والطلبات حول مراقبة العملية الانتخابية من قبل الصحفيين والمراقبين المستقلين.

إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين



ما تحققش

- ضمان مساءلة مرتكبي الاعتداءات وكلّ من يحاول عرقلة العملية الانتخابية الديمقراطية والوصول إلى الاقتراع وتقييد حريات التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات



ما تحققش

- الامتناع عن عرقلة عمل السلطة القضائية وضمان سلامة مقارّها لتمكينها من أداء مهامها.



ما تحققش